

كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في التفسير

وهو الذى ذكره ابو يعلى و ابو الخطاب و ابو الحسن ابن الزاغونى و أمثالهم من الحنبلية وهو الذى ذكره شمس الدين السرخسى و أمثاله من الحنفية و اذا كان الاجماع على تصديق الخبر موجبا للقطع به فالاعتبار فى ذلك باجماع اهل العلم بالحديث كما أن الاعتبار فى الإجماع على الأحكام باجماع أهل العلم بالأمر و النهى و الاباحة .

والمقصود هنا أن تعدد الطرق مع عدم التشاعر أو الإتفاق فى العاده يوجب العلم بمضمون المنقول لكن هذا ينتفع به كثيرا فى علم أحوال الناقلين و فى مثل هذا ينتفع بروايه المجهول و السيد الحفظ و بالحديث المرسل و نحو ذلك ولهذا كان أهل العلم يكتبون مثل هذه الاحاديث و يقولون إنه يصلح للشواهد و الاعتبار ما لا يصلح لغيره قال احمد قد أكتب حديث الرجل لاعتبره و مثل هذا بعيد ا□ بن لهيعة قاضى مصر فانه كان من اكثر الناس حديثا و من خيار الناس لكن بسبب إحتراق كتبه وقع فى حديثه المتأخر غلط فصار يعتبر بذلك و يستشهد به و كثيرا ما يقترن هو و الليث بن سعد و الليث حجه ثبت إمام و كما .

أنهم يستشهدون و يعتبرون بحديث الذى فيه سوء حفظ فانهم أيضا يضعفون من حديث الثقة الصدق الضابط أشياء تبين لهم أنه غلط فيها بأمر يستدلون بها و يسمون هذا (علم علل الحديث)